http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1953) السنة الثامنة - الأربعاء (3) تشرين الثاني 2010

محاكم الأحداث في العراق ما لها وما عليها

في سجن الطوبجي يتزاحم الاحداث وتختلط الجرائم.. ويتحول المطبخ الى منام

ما زالت معالجة قضايا الاحداث لدينا تعاني مشاكل عديدة،بسبب افتقار المؤسسات المتخصصة الى الكثير من مستلزمات اداء عملها بالشكل الصحيح، الذي يحقق تأهيل الحدث ليكون عنصراً نافعاً في المجتمع.. ومع ذلك ولكي نكون موضوعيين هناك تطور بسيط وتوجه لدى مجلس القضاء لمعالجة النواقص في هذا الجانب التي نامل ان تتم بالسرعة التي تتناسب وطموحنا بالتغيير المنشود. ربما ستبدأ قصتنا مع ايفان وهي على بساطتها تعطي مؤشراً على اهمية دور العائلة في حماية ابنائها،ومن هذه القصص نعرج على اخرى ولقاءات مع مسؤولين عن الاحداث نضعها امام المسؤولين والمختصين لرسم الحلول الصحيحة لها.

تحقيق وتصوير
ايناس طارق
ايناس جبار

فايفان البالغ من العمر ١٤ عاماً كان كثير التوتر والخوف ويمسك بيد والده لعله يسعفه ويخرجه من المازق الذي وضع نفسه فيه حيث قام بتزوير وثيقة قيادة عجلة "سيارة والده" الذي لم يمانع يوماً في قيادته لسيارة العائلة حتى لعب القدر لعبته وصدم شخصاً واصابه اصابات شديدة كادت تودي بحياته، يقول ايفان، الذي كان ينتظر في مكتب البحث الاجتماعي من اجل املاء استمارة خاصة قبل ايداعه السجن:لاريد أن يتركني والدي ، اريد العودة إلى البيت والالتحاق بالمدرسة لانني مازلت طالباً في الصف الثاني متوسط،وكنت ضحية احد الاصدقاء.

قصة ايفان من بين العديد من القصص التي يختزنها سجن الاحداث الواقع في منطقة الطوبجي المسيج بسياج كونكريتي عملاق تجنباً من حدوث حالات هروب بين الاحداث الموقوفين هناك، وكل حدث له حكاية تختلف باختلاف مسبباتها، لهذا سوف نركز في تحقيقنا على مواقف الاحداث وكيفية محاكمة الحدث ، حيث يعد العراق من الدول السباقة التي اصدرت التشريعات الخاصة بالاحداث وعالجت مشكلة الجانحين.

مكتب البحث الاجتماعي

تقول أنعام صاحب سلمان مسؤولة مكتب البحث الاجتماعي في محكمة الاحداث - بغداد: يوضع الحدث تحت مراقبة اسرته كوضع طبيعي الا ان "الباحث "يراه لمرة واحدة في الشهر ويقوم بمراقبته ومتابعته داخل اسرته وهنا يكون الاحداث محكومين تحت قانون "قضايا الرعايا والتشرد "،حيث تكون المراقبة من ٦ اشهر حتى ٣ سنوات يقدم الباحث خلالها تقريرا يقيم فيه حالة الحدث.

اما فيما يخص الزخم في عدد الموجودين في الموقف فقد علقت بالقول: ان الطاقة الاستيعابية للموقف اصبحت فوق العدد المسموح به و قمنا باستغلال المطبخ للمنام، وهناك مشكلة أخرى وهي اختلاط الاحداث من ذوي الاحكام القانونية المختلفة، مع بعضهم مثل الحوادث المرورية مع قضايا الارهاب وان الالتقاء فيما بينهم ربما يفضي الى تعلم القيام بالجريمة كونهم صغار السن، ونقترح ان يوقف كل حدث حسب المادة القانونية بقسم منعزل.

وشددت انعام على ان مكتب البحث الاجتماعي بحاجة الى رعاية واهتمام اكبر،وبحاجة الى ورش الحدادة والنجارة ليكون الموقف ذا فائدة مزدوجة،ويجب حل مشكلة الطلاب الاحداث الموقوفين الذين لايستطيعون اكمال الدراسة.

محكمة تحقيق الاحداث

قاضية التحقيق في محكمة الاحداث اميلة مفرود تقول: ان قضايا الاحداث تحال من قاضي "البالغين"،باستثناء قضايا التشرد فأنها تكون مباشرة مع "قاضي تحقيق الاحداث" لكن المشكلة التي تواجه سير التحقيق هي بعد المحاكم عن بعض المناطق التي تحدث فيها الجريمة مثل "منطقة المدائن"،حيث يحيل القاضي المتواجد في مركز الشرطة القضية الى محكمتنا وهنا تكون صعوبة الاجراءات او التبليغات او احضار المدعين بالحق الشخصي،واذا كانت الشكوى جناية فيصعب على قاضي التحقيق اخلاء سبيل الحدث وهي من اكثر الصعوبات التي تواجهنا.

فيما يقول المحقق القضائي في محكمة تحقيق احداث بغداد سفيان عدنان جاسم: ان اغلب الجنايات للاحداث تكون سرقة وقضايا انحراف وزادت هذه الحوادث في عام ٢٠١٠ عن الاعوام السابقة واغلب المتهمين هم من تولد ١٩٩٣-١٩٩٤، ويؤكد ان العقوبة القصوى للحدث هي (١٥) سنة.

اما بالنسبة لحالات التشرد فيشير القاضي الى انها تنتهي عند حضور ذويه لاستلامه وتقع ضمن صلاحية قاضي التحقيق الذي يسلمه الى ذويه وتكون مراقبة السلوك حسب المدة التي تحددها المحكمة.

قصر العدالة الكرخ

تشير المحققة القضائية في محكمة احداث الكرخ (قصر العدالة) رفل عبد الباري الى ضرورة تنظيم دورات للمحققين حصراً تتعلق بدراسة شخصية الحدث نفسيا من اجل ايجاد سبل الحل للمشاكل لان المحقق بتماس مباشر مع الحدث فهم بحاجة الى دراسة نفسيته اكثرمن الباحث، واكدت حاجة الاحداث "الاناث" الى محققات من اجل تواجد لغة للتفاهم وحوار مفتوح بين المحقق والحدث.

قصص اخرى

تقول (..س..) وهي من الغجر مواليد ١٩٩٢ متزوجة من شخص تولده ١٩٧٤و اكبر من والدتها بسنتين ولديها طفل وحامل تعمل راقصة في احد النوادي الليلية لذا فقد اعتادت ان يذهب بها زوجها الساعة الخامسة عصرا ويعود بها بعد انتهاء عملها الساعة الثامنة مساء وهي راضية بهذا العمل وقد حكمت سنة مراقبة سلوك كون القانون لايجيز عملها هذا لانها حدث.

اما القصة الاخرى (.ص..) التي تسكن منطقة الراشدية فتبدأ عام ٢٠٠٦ عندما تعرفت على امرأة خدعتها واقنعتها بالمجيء معها الى منطقة الاعظمية وهناك عرفتها على جماعة تمارس البغاء لكنها هربت لانها لم تكن تعرف ان هذا سيكون مصيرها على حد قولها وذهبت لباب المعظم من اجل العودة الى منزلها فصادفتها امرأة اخرى، واخبرتها انها لاتعلم اين اهلها فذهبت معها وبقيت لديها (٦) اشهر، غير ان زوج المرأة رفض بقاءها عندهم، لان احد ابنائه اغرم بها فهربا معا الى ديالى وتزوجا هناك وبقي والد الفتاة يبحث عنها ووجدها هناك وهي تحمل صبياً فقدم شكوى ضدها ، وهي الان تحت مراقبة السلوك كون زواجها تم بعقد خارج المحكمة ومازال الاب رافضاً الزواج هذاكونه لايثق بالشخص الذي تزوج ابنته سراً وبهذه الطريقة المرفوضة دينياً واجتماعياً ، كما ان لديه معلومات ان هذا الشخص غير امين ويمارس اعمالاً غير اخلاقية!

قضايا الدهس والسرقة

وبشكل عام فان اغلب قضايا الاحداث تدور حول الدهس والسرقة او بيع اقراص ممنوعة ومشاجرات،و لدينا قسم الضم والتربية و بصورة عامة يحكم على الحدث بناء على ما ارتكبه من جريمة حتى ولو استغرق التحقيق في القضية سنوات تجعله يبلغ سن الرشد عند محاكمته.

منتهى مهدي باحثة توضح قائلة:ان اغلب حالات الاحداث ان كانت بسبب المشاجرة والسرقة فيكون الحكم فيها من ٣ سنوات ويبقى مع الضم "اي البقاء ضمن العائلة " و تحت المراقبة ويعاين كل شهر بمرافقة امه او ابيه،وتكون الاسئلة في جلسة المتابعة شاملة عن مستواه الدراسي اذا كان طالباً واذا حاول ترك المدرسة فيجري حثه على المواصلة واذا "كان يعمل " تقوم الباحثة بزيارة مكان عمله ومعرفة مقدار اجره وقياس مسافة العمل وبعدها عن منزله،ويصدر امر قضائي على الاحداث الذين هم تحت المراقبة ويمتنعوا عن الحضور لجلستين.

دار التأهيل والموقف في الطوبجي

توجد اربع دور تأهيل للاحداث وهي (موقف الطوبجي ، دار تأهيل الاناث في الاعظمية، ودارا تأهيل في الكرادة احداهما للاناث والاخرى للذكور).

هيفاء محمد احمد مسؤولة مكتب دراسة الشخصية التابع لمجلس القضاء في موقف الطوبجي تقول: فيما يخص العمل في يوم تشكيل المحكمة نعمل على استكمال الاجراءات مع اخر حدث لانه لايمكن تأجيله ، كذلك نقوم بالاتصالات مع ذوي الاحداث من اجل التواصل فيما بينهم وكنا في السابق نجري الاتصال على نفقتنا واشترينا هاتفاً نقالاً خاصاً بنا الا ان مسؤولة المكتب قدمت مطالعة لرئيس استئناف الكرخ وتمت الموافقة على تزويدنا خلال الشهر بكارتين ورغم قلتها الاانها خففت كثيرا من معاناة التواصل مع ذويهم الذين نتصل بهم و نطلب منهم الاتصال بابنائهم و عادة ما تستغرق هذه العملية فترة الدوام كله وبالتأكيد فاننا لن نتمكن من تغطية الاتصال بكل ذوي الاحداث فتكون الاولوية بالتتابع ومن هم بحاجة ملحة للاتصال ،و تروي هيفاء حادثة تتعلق بـ (فتاة من احدى المحافظات تزوجت من حدث قريبها ولديها طفل وكانت حاملاً بالاخروكان القصد من الزواج تاهيلهم للقيام باعمال ارهابية كون اهاليهم من الداعين لنشر الرعب بالتفخيخ وسبق لوالدة الحدث ان فخخت نفسها وتشير الى ان المكتب استطاع التواصل مع الفتاة واقناعها خطورة هذه الافكار الهدامة وابتعادها عن تعاليم الاسلام فاستجابت وزوجها الحدث لارشادات المكتب وهي الان في دار التأهيل وولدت طفلها الثاني.

اما بخصوص الرعاية الصحية فتقول في السابق كان لدينا طبيب معالج مجاني ووحدة طبية تبرعا ورغم مساعدتهم إلا انهم كانوا يمارسون عملهم تطوعاً بغير تعيين اما الان فقد خصص رئيس مجلس القضاء مدحت المحمود طبيب ووحدة طبية تجهز بالادوية التي تحتاجها لكنا مازلنا بحاجة الى فريق طبي ومحللين نفسيين، لكن تبقى المشكلة هي في توفير بناية اوموقف ثان للاحداث لان اعداده تفوق القدرة الاستيعابية التي تبلغ ٢٠٤ في حين ان ما موجود حالياً ٢٨٤ اي بفارق ٨٠ حدثاً ونأمل بناءه بجانب الرصافة لتحقيق عدة اهداف من بينها التخفيف من معاناة الاهالي خاصة ان بعضهم من سكنة مناطق بعيدة مثل السدة والحسينية والشعب ولو بنيت الدار في جانب الرصافة لحلت مشكلة التواصل والزيارة.

> باحثون اجتماعيون: دورنا مراقبة سلوك الحدث وابعاده عن دخول السجن مرة اخرى

الاحداث في المحافظات

اما فيما يخص الاحداث من المحافظات ، والحديث مازال لمسؤولة موقف الطوبجي ، فاننا نقوم بتأمين الاتصالات عن طريق حدث اخر يتعرف عليهم واذا لم تتوفر معلومة او يتصلوا فنلجأ لعلاقاتنا مع المكاتب الاخرى او العائلية والاصدقاء، وقد قامت وزارة العمل بالتعاون مع مجلس القضاء الموجود في موقف الطوبجي ببناء ملحق في الفناء الخلفي لكن ليس لدينا علم الى من تؤول البناية وتضيف: مسؤولية موقف الطوبجي عادة ما تكون لعدة جهات فبنايته تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية اما اللجنة الطبية فتتبع وزارة الصحة اما اللجنةالتربوية التي تضم قسم محو الامية لصغار السن فتتبع وزارة التربية وبصورة عامة فنحن نعاني شأننا شأن دوائر كثيرة تفتقر الى الكثير من مستلزمات التامين النفسية والاصلاح لانريد ان نكون بمستوى الدول المتقدمة لكن لابد من توفير مستلزمات عمل مهمة فمثلا في دورة بفرنسا زرنا مواقف الاحداث وكان فيها لكل حدث غرفة مستقلة ويقومون بنشاطات وهوايات تتوافق مع ميولهم. وتؤكد ان المشكلة الاكبر التي تواجه الاحداث هي الطلاب الموقوفون لفترات طويلة على ذمة التحقيق مما يسبب بضياع مستقبلهم علما ان اغلب مشاكل الموقف يكمن حلها في اجراء سريع من قبل رئيس مجلس القضاء ونحن نضع امامه مشاكلنا سواء من حيث المكان ووضعه المزري والمتعب وعدم سعته لاستيعاب اعداد الاحداث المتواجدين او غيرها ، كما نأمل توفير باحثين للموقف او المكتب من ذوي الخبرة بكيفية التعامل مع الحدث كما نعتقد ان وجود سيارة ضروري فرغم صرف اجور للتنقل الا ان وجود سيارة يخفف ويسهل أمور المتابعة والتواصل بين المكتب والجهات المرتبط معها كما نشير هنا الى الزي الذي يرتديه الموقوفون من الحدث حالياً حيث انه لم يكن موجوداً في السابق خوفا على نفسية الحدث قد تكون الظروف الامنية والخوف من هربه ولتمييزه عن الاخرين تحتم ارتداء هذا الزي من الصباح حتى نهاية الدوام بعدها يكون حراً في اختيار ملابسه ، لكن مع ذلك قان مثل هذا الامر يحتاج الى دراسة ورأي المتخصصين.

> قضاة تحقيق: ضرورة اخضاع المحققين لدورات في علم النفس

الاطباء النفسيون

ويقول الطبيب النفسي المعالج في الموقف (.....): نعمل من اجل تقييم ودراسة شخصية الحدث وليس للعلاج لانه يأتي بالمرحلة الثانية و ضمن المتابعة ، وهنالك تعاون مع وحدة الطبابة في المرحلة العلاجية واثناء وجود الحدث في الموقف ، وتعتمدالامراض النفسية على ظروف تنشئة وقابلية الحدث وجميع مايكبت الحرية يشكل ضاغط نفسيا والموقف من ضمنها ، وتختلف الحالات التي نواجهها فمنها خلل بالشخصية و التخلف العقلي واضطراب الشخصية والشخصيات العدوانية والذين توجد لديهم اعراض اكتئابية فجميع هذه الاعراض تدون في نموذج الاستمارة في ملف الحدث الذي يتضمن ايضاً وضعه الاجتماعي وسيرة ذاتية خاصة عنه ومعلومات عن اهله بعدها ملخص عن الجريمة واسبابها.

ويشير الى ان الانتحار من الحالات الحرجة بالطب النفسي فيحول الحدث الذي يحاول ذلك الى المستشفى ويرقد هناك وفي بعض الاحيان يمارس الحدث عملاً لايذاء النفس او للتعبير عن انزعاجه فتعالج كل حالة بحسب خصوصيتها وتوجد في مستشفى الرشاد لجنة طبية عدلية ، و"ردهات للمحتجزين واللجنة هنا هي من يعطي القرار بالاحالة الى المستشفى.

مراحل العلاج

ويقول مراحل علاج الحدث المدمن تتضمن ثلاثاً اولها عدم السمية اي ايقافه عن تناول المادة وتكون تحت اشراف مستشفى بعدها المرحلة التأهيلية وكيف يرجع عضوا" صالحا" والثالثة المتابعة ومجمل فترة عملية العلاج تكون غالبا ثلاث سنوات لانه اذا تركها فجأة اوبوقت قصير فان هنالك احتمال تعرضه الى صدمة ، فندخله المستشفى في المرحلة الاولى والمرحلتين الاخريتين تكون داخل الموقف ،.

واعربت هيفاء مسؤولة المكتب ان هناك اعداد من الموقوفين من الاحداث بالغين ويجب ترحيلهم الى التسفيرات غير ان ذلك متعذر لعدم وجود مكان كما نعلم ولكن يفترض ترحيلهم حسب توجيه رئيس الادعاء لكن زخم الامكنة حال دون ذلك ، وترى ان سرعة حسم الدعوى والاحالة تشكل حلاً لهذه المشكلة.

مراقبة الاوضاع

القاضية زينب خفيف نعمة نائبة مدع عام بالموقف تقول لانحضر المحاكمات لان طبيعة عملنا هي مراقبة الاوضاع العامة و نكون مسؤولين عن المسائل القانونية التي تتعلق بالحدث داخل الموقف اضافة الى المدعي العام المتواجد مع قاضي التحقيق ودورنا ايضا" مراقبة الاوراق التحقيقية والمتابعة مع مراكز الشرطة ومحكمة التحقيق والمركزية بصورة عامة فضلاعن الزيارات الى مدارس التأهيل التي هي ليست بمستوى الطموح ولدينا مدرسة تأهيل الصبيان بالشالجية والفتيان بمنطقة الجعيفر. واكدت زينب ضرورة ايجاد حل لمشكلة الطلاب الاحداث ، وعن اللغط حول حالات الانتهاك تقول: تتخذ الاجراءات القانونية بعد اخذ الافادة في هكذا حالات لكن لم تسجل لدينا اي حالة شذوذ او انتهاك ولاتوجد احصائية لحالات الادمان وتضيف في السابق كان الموقوفون لديهم مدارس اصلاحية اما الان فلا نعرف كيف يؤول حالهم لذلك نحتاج الى قرار اداري لمعالجة مشكلة اكمالهم الدراسة.